النمو الصناعي والتعريفة الجمركية
تحليل نظري وتطبيقي لحالة دولة الكويت

د. أحمد الكواز

١ ـ مقدمة:

إن الاهتمام بالتصنيع لم ينقطع، وبشكل ملحوظ، إلا بعد بروز أزمة المديونية ابتداء من أوائل الثمانينيات «حيث بدأت الكتابات تركز على سياسات الاستقرار قصيرة الأجل».

ورغم أن هذه الاتجاه قد جاء لغير صالح الكتابات التصنيعية إلا أن الاهتمام لا زال ملحوظا في الكتابة حول نتائج الجهود التصنيعية التي بدأت منذ الخمسينيات من هذا القرن في أغلب البلدان النامية، والتي أدت، من ضمن نتائج أخرى إلى بعض السلبيات التي تعالجها تيارات الإصلاح الهيكلي الطويلة الأجل، وسياسات الاستقرار قصيرة الأجل السائدة في أغلب البلدان النامية.

ولعل واحدا من هذه الاهتمامات هو التأثيرات المختلفة التي أحرزتها سياسات حماية (التعريفة الجمركية وغيرها من السياسات التجارية) الصناعات المحلية في هذه البلدان سواء على المستوى الجزئي أو مستوى التوازن العام أو الكلي للاقتصادات النامية، انظر الأشكال (١) و(٢).

* د. اقتصادي بالمعهد العربي للتخطيط ـ الكويت

ورغم ما كتب كثير عن التزامن بين هذه السياسات، واستراتيجية إحلال الواردات، إلا أنه لا يبدو أن هذا التزامن حتمي. فاستراتيجيات إحلال الواردات، قد تبدأ تلقائيا حتى بدون سياسات. ففي حالة الاقتصاد المغلق، وفي ظل تفوق مرونة الطلب الداخلية على السلع المصنعة على المرونة المناظرة للسلع الأولية، فإن انتاج السلع المصنعة، والتي كانت تستورد سابقا، هو أمر تلقائي الحدوث. ونفس الشيء بالنسبة لحالة الاقتصاد المفتوح حيث يمكن توقع نفس النتيجة بسبب انتشار عملية النقل التكنولوجي والتعلم من خلال الممارسة LEARNING BY DOING(١).

ورغم ذلك فإن أغلب البلدان النامية، إن لم يكن جميعا، قد قامت بتوظيف السياسات التجارية، وعلى رأسها التعريفة الجمركية، للتسريع بالجهود التصنيعية أملا في تحسين مؤشرات الرفاه الاقتصادية في بلدانها. وقد حاول الاقتصادي المعروف H. JOHNSON أن يصنف هذا التوظيف للتعريفة الجمركية ضمن ثلاثة أنواع للجدل:

الجدل الأول: هو الجدل الاقتصادي ECONOMIC ARGUMENT . والذي يشمل كافة المناظرات التي توحي بفرض التعريفة لرفع الناتج أو الدخل الحقيقي، وبالشكل الذي يظهر بأعلى من مستواه بدون التعريفة. ويقع ضمن هذا الجدل الكتابات حول تحسن معدلات التبادل الدولي، ودعم الصناعات الناشئة، وإمكانية وجود وفورات خارجية في القطاع الصناعي، وإزالة التشوهات التي

يود الباحث أن يتوجه بالشكر للسيد صالح العصفور، الباحث بالمعهد، على جهده في جمع البيانات من الاحصاءات الرسمية، وجدولتها، كما يود أن يشكر د. جميل طاهر، عضو الهيئة العلمية بالمعهد، على ملاحظاته الخاصة بالجوانب النظرية بالحماية في بلد صغير، ود. عماد الامام، عضو الهيئة العلمية بالمعهد، على ملاحظاته وتعليقاته على نتائج تحليل الانحدار.

(1)D. Rodrik, "conceptual Issues in the Design of Trade policy for industrilization", World development, Vol.20, No.3, March, p.310

شكل رقم (١)
بعض التحليلات الاقتصادية الجزئية لآثار التعريفة الجمركية

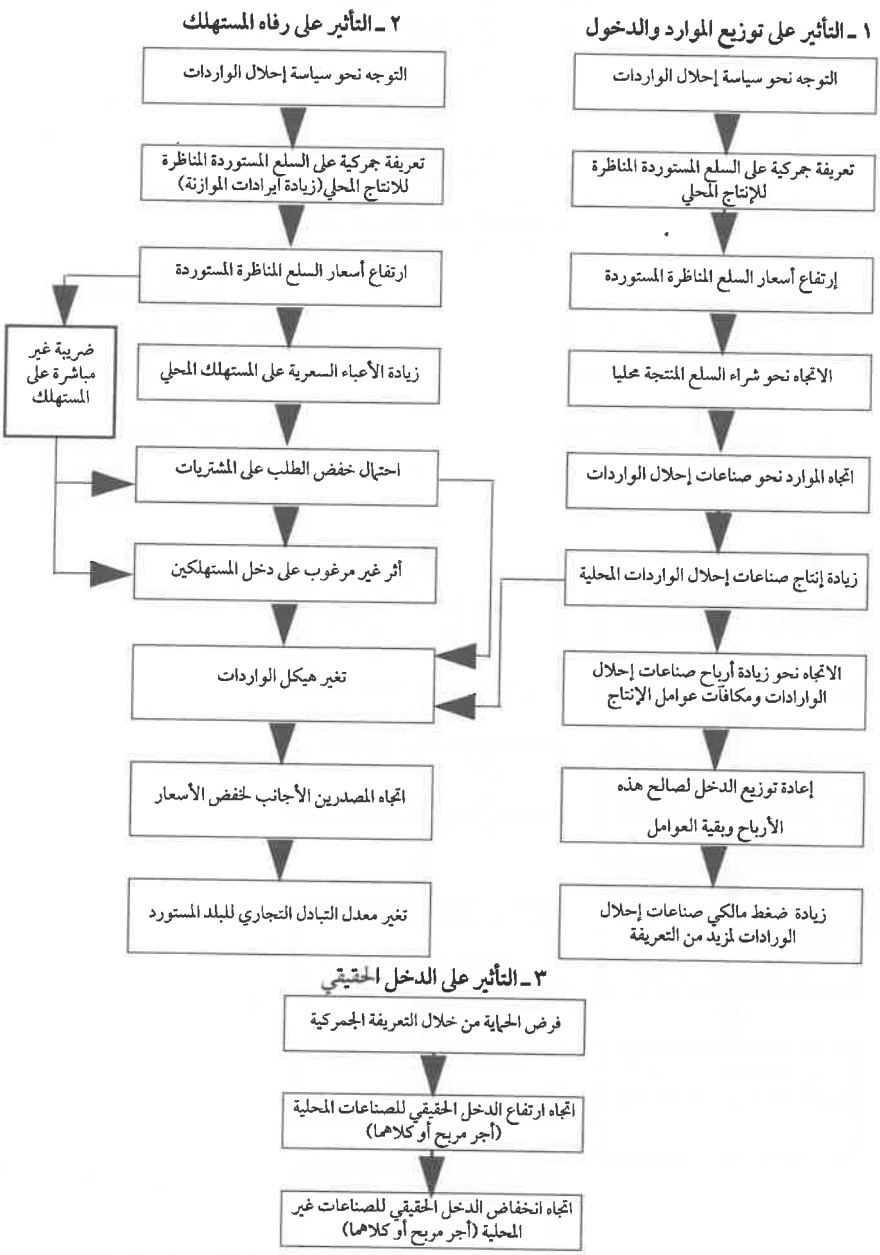

شكل رقم ٢

الأثر التوازني العام للتعريفة الجمركية

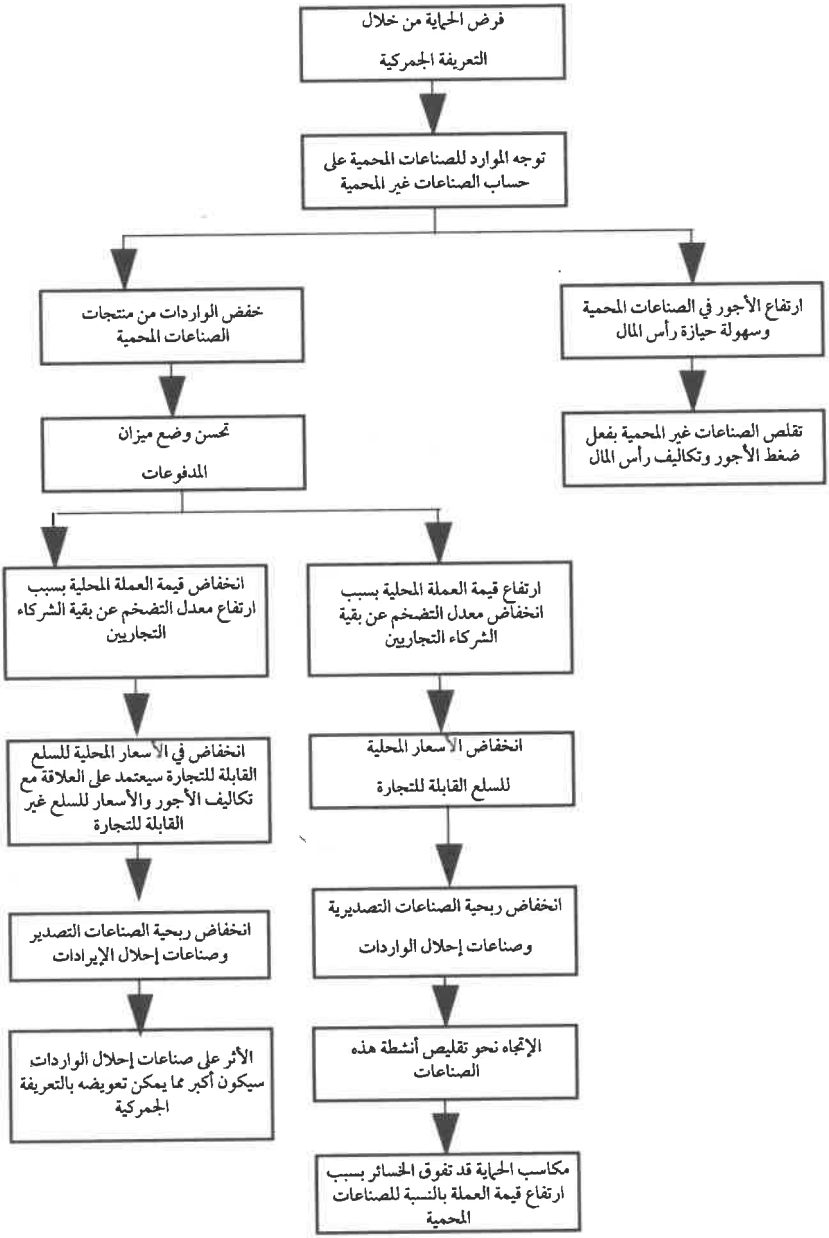

تقلل من فرض المنافسة. أما الجدل الثاني فهو غير الاقتصادي NON - EC-ONOMIC ARGUMENT والذي يستوعب وجهات النظر التي تدعو للتعريفة، كأحد أدوات الحماية، باعتبارها وسيلة لتحقيق تركيبة معينة للناتج المرغوب به من وجهة نظر متخذي القرار، وليس كوسيلة لزيادة الدخل الحقيقي. ولعل أهم مظهر من مظاهر هذا الجدل هو النظرة للتصنيع كهدف بحد ذاته، باعتباره أحد مقومات الدولة الحديثة، وشرطا رئيسيا للقوة والأهمية العسكرية والسياسية.

أما النوع الثالث من الجدل فهو للاجدل NON - ARGUMENT. والذي يشتمل على كافة الآراء التي تقود إلى التوصية باستخدام التعريفة بسبب الرغبة فقط في تصنيع الاقتصاد المعني. ولعل أفضل الأمثلة على ذلك هو ما يشار إليه من أدبيات التنمية من اعتماد البلدان النامية على تصدير المواد الأولية التقليدية، ونظرا لاتجاه انخفاض أسعار هذه المواد فإن هناك حاجة لحماية الصناعات المحلية. ومن الأمثلة الأخرى هي حالة تدهور أوضاع موازين المدفوعات في عدد البلدان النامية، وبالتالي اللجوء لاستراتيجية إحلال الواردات، وما تتطلبه من هياكل للتعريفة الجمركية لإصلاح هذا التدهور.(١)

ورغم تزايد الأهمية لدور الحماية في الاقتصادات النامية بشكل عام، والعربية بشكل خاص، إلا أن تحليل الحماية وأثرها على النمو الصناعي في دولة صغيرة، مثل الكويت. لم يتم تناوله بشكل واسع. لذا فإن هذه الورقة تحاول أن تشير إلى واقع الحماية الجمركية في الاقتصاد الكويتي، والخلفية النظرية الخاصة بحماية الصناعات الناشئة في بلد صغير، ثم نستعرض بعد ذلك تحليلا تطبيقيا للنمو الصناعي لبعض الصناعات التحويلية، بالاعتماد على معامل إحلال

---

(1)H. Johnson, aspects of the Theory of Tariffs, George Allen & Unwin,1971,pp.87-95.

الواردات، وتأثير عدد من المتغيرات في هذا النمو. ثم تتناول الورقة بعد ذلك بعض الاعتبارات الإحصائية والاقتصادية الخاصة بنتائج التحليل. وأخيرا تشير الورقة إلى الخلاصة، والاستنتاجات.

٢ ـ واقع الحماية الجمركية في الاقتصاد الكويتي:

يعتبر قانون الصناعة رقم (٦) ١٩٦٥ من أولى الوثائق الاقتصادية المعتمدة التي نصت على سبل تشجيع وحماية الصناعة. حيث ورد في الفقرة (ج) من المادة (١٤) ما يلي:

«رفع التعريفة الجمركية على البضائع المستوردة المشابهة للإنتاج المحلي ولمدة أقصاها عشر سنوات، على أن يراعى كفاية الإنتاج المحلي من حيث الكمية والنوع والجودة ومصلحة المستهلك.

ومع ذلك يحق لوزير التجارة والصناعة بناء على عرض لجنة تنمية الصناعة أن يقرر استمرار العمل بالتعريفة المرتفعة لمدة تزيد على عشر سنوات إذا ما استجدت ظروف وأحوال تقتضي استمرار حماية الصناعة المحلية».(٢)

ويعتبر تفويض مجلس الوزراء اللجنة تنمية الصناعة بوزارة التجارة والصناعة في أغسطس ١٩٨٥ هو الإطار المنظم حاليا لنسب الحماية الممنوحة لمختلف الصناعات التحويلية حسب تغطية طاقتها الإنتاجية المرخصة للسوق المحلي. حيث تمنح الحماية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد حسب المعايير التالية:

أ ـ الصناعة التي تحقق قيمة مضافة تصل نسبتها إلى (٤٠٪) فأكثر تمنح

---

(٢)وزارة التجارة والصناعة، قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون الصناعة، مطبعة حكومة الكويت، صفحة ٦. علما بأن المادة الخامسة من قانون الاستيراد رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٤ قد خولت وزير التجارة والصناعة وبقرار منه، ومحافظة على المصالح الاقتصادية، «رفض أو تحديد أو تقييد منح رخص الاستيراد لأي صنف من أصناف البضائع والمواد أو واردات بلد أو بلدان معينة، ويجوز له استثناؤها من الترخيص».

حماية (٢٥٪).

ب ـ الصناعة التي تحقق قيمة مضافة تصل نسبتها إلى (٣٠٪) فأكثر تمنح حماية (٢٠٪).

ج ـ الصناعة التي تحقق قيمة مضافة تصل نسبتها إلى (٢٠٪) فأكثر تمنح حماية (١٥٪).

د ـ على أن تصل نسبة الحماية للصناعات الاستهلاكية إلى نسبة لا تزيد عن (٥٪).

هـ ـ أما الصناعات التي تعتقد لجنة تنمية الصناعة أنها بحاجة إلى نسب حماية أعلى من المذكور أعلاه فترفع اللجنة توصية إلى مجلس الوزراء بذلك لإقرارها.

٣ ـ خصوصية الحماية في حالة الاقتصاد الكويتي:

عادة ما يعتبر بند الضرائب بالموازنة العامة للدولة الممول الرئيسي لمخصصات الدعم الحكومي للصناعات المحلية (سواء دعم الصادرات أو الأسعار أو غيرها). كما يعتبر الإعفاء من الضرائب الجمركية فرصة ضائعة لزيادة مصادر تمويل هذه الموازنة.

أما في حالة الاقتصاد الكويتي، وكذلك أنواع الاقتصاد الأخرى المعتمدة على المورد النفطي كمصدر شبه وحيد للدخل، فإن الضرائب، وفائض الادخار، لا يلعب نفس الدور التمويلي للأشكال المختلفة للدعم. إما بسبب عدم وجود هذه الضرائب أصلا، أو توضع مساهمتها النسبية في إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة.

وبالتالي فإن أي مقارنة بين أشكال الدعم والحوافز المقدمة للقطاع الصناعي بدولة الكويت والدول الأخرى غير النفطية، المجموعة الأوروبية مثلا، تفقد أهميتها بسبب اختلاف مصادر التمويل، حيث تعتبر الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيسي في حالة الكويت، في حين تعتبر القيمة المضافة الجديدة هي المصدر الرئيسي للتمويل في البلدان الأخرى المتقدمة، أو التمويل بالعجز أو بالإقراض في حالة الدول النامية المدينة. وبعبارة أخرى فإن الفرق ما بين مصدري التمويل هو ارتباط الصفة الريعية في حالة الاقتصاد الكويتي، والصفة الدخلية في حالة بقية البلدان. بالإضافة إلى الاختلافات الأخرى في الخصائص الهيكلية.

كما أنه وبسبب صغر الحجم (يعرف صغر الحجم هنا بمدى تأثير أو عدم تأثير الاقتصاد المعين بشروط التجارة الدولية)، والذي لا يتأثر كثير حتى ولو أخذنا بنظر الاعتبار ارتفاع متوسط دخل الفرد الكويتي، فإن الانخفاض التدريجي لمبالغ الإعانات والحوافز الممنوحة لصناعات إحلال الواردات لا يتوقع له أن يؤدي إلى ـ (بسبب صغر حجم السكان المحليين والوافدين) ـ إيجاد صناعات تعمل في ظل أسس من الكفاءة الاقتصادية بسبب ضيق قاعدة السوق المحلي.

أما في حالة البلدان الشبيهة (نسبيا) بحجم الاقتصاد الكويتي خاصة في ندرة الموارد الطبيعية، كهونج كونج مثلا، فإن هذه الصناعات، أي إحلال الواردات، تحولت بشكل متدرج إلى صناعات تصديرية منافسة مع مرور الوقت بفعل الاستثمار الأجنبي والبحث والتطور، ورخص الأيدي العاملة، وعوامل أخرى مرتبطة بطبيعة عمل الاقتصاد الدولي، وسلامة الأجهزة التعليمية ومخرجاتها الملائمة.

إن الخصوصية الأكثر أهمية للاقتصاد الكويتي، والاقتصادات الأخرى المشابهة، هو أن التجارة الخارجية تعتبر المولد للنمو ENGINE OF GROWTH كما قالت به النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية. وأن أي مشكلات أساسية في هذا الدور للتجارة ستنعكس بشكل أساسي وواضح على اتجاهات النمو وتوزيع الدخل. وإذا كانت الاقتصادات الصغيرة الأخرى، ذات الحد الأدنى من الموارد الزراعية، تستطيع التكيف مع الصدمات الخارجية، ولو بالأجل القصير، إلا أن الاقتصاد الكويتي، وفي ظل التآكل الذي حدث للاحتياطيات بسبب كارثة الاحتلال أساسا لا يتوافر له مثل هذا الخيار لانعدام الموارد الزراعية أو تواضعها الشديد، والمواد الأولية الصناعية، وشبه انعدام تصريف المنتجات محليا لآجال طويلة. إن مثل هذه الخصائص، وغيرها، قد تعيد وصف أهمية التجارة باعتبارها محركا للبقاء SURVIVAL ENGINE في حالة الاقتصادات النفطية صغيرة الحجم(١).

في ظل أحد الأهداف الاقتصادية المحددة للاقتصاد الكويتي والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل، وبالاعتماد أساسا على الصناعات التحويلية، فإن الهيكل الحالي للحماية، كما سنرى، متحيز بشكل واضح لصناعات إحلال الواردات، وهي الصناعات التي لا توحي بإضافات أساسية على الدخل القومي لاعتمادها المتنامي على الحماية ولمحدودية أسواقها. وما يترتب على ذلك، في ظل ثبات الدخل القومي، فإن مكاسب أصحاب الصناعات التي تحل محل الواردات، على شكل حماية ودعم، تأتي على حساب الفرص البديلة والضائعة للمصدرين على أسس من الكفاءة الاقتصادية، أو الاستيراد بهيكل تكلفة أقل، أو الاستثمار

(١)التعبير مستمد من G.Haberler في محاضرة ألقاها البنك الأهلي المصري عام ١٩٥٩ ومشار إليها في:
H. KAKAZU, TRADE AND DEVELOPMENT OF ISLAND ECONOMIES WITH PARTICULAR EMPHASIS ON THE SOUTH PACIFIC, UNITED
NATIONS CENTRE FOR REGIONAL DEVELOPMENT, NAGOYA, JAPAN, FEB.1986.P.48

الخارجي بعوائد أفضل من العوائد التصنيعية، أو الاستثمار في الموارد البشرية تعليما وتدريبا متقدما. وكل هذه الفرص البديلة، وغيرها ، يمكن أن تحدد طبيعة ودرجة الرفاه الاقتصادي مستقبلا.

٤ ـ النظرية الاقتصادية وحماية الصناعة الناشئة في بلد صغير:

في ظل الأنواع المختلفة للجدل حول الحماية المشار إليها في المقدمة برز اتجاهان في النظرية الاقتصادية حول الدور المحتمل للحماية بأشكالها المختلفة. ويمثل الاتجاه الأول المؤيدين للتجارة الدولية الحرة، والرافضين لأي تشوهات قد تؤثر على سعر الكفاءة للسلعة، والخدمة، في التجارة الدولية. وقد تناول هؤلاء الأثر السلبي للحماية من خلال ما يسمى بتكلفة الحماية COST OF PROTECTION، والذي قسم بدوره إلى قسمين: الأول مرتبط بتكلفة أو خسارة الإنتاج والمعبر عنها بالتكلفة المرافقة لإنتاج الكمية الإضافية من ناتج السلعة المعنية بسبب الحماية. أما الثاني فمرتبط بتكلفة أو خسارة الاستهلاك، والمعبر عنها بالارتفاع بأسعار السلع المحمية، والتي يترتب عليها انخفاض مستوى الاستهلاك(١).

ويمثل الاتجاه الثاني أولئك المدافعين عن الحماية، من خلال دفاعهم عن استراتيجية إحلال الواردات، باعتبارها تحفز التصنيع، وترفع من مستوى الرفاه العام من خلال رفع مستوى الدخل مستقبلا. ويعتقد هؤلاء بأن مكاسب الارتفاع في مستوى الرفاه العام مستقبلا سوف يضاهي خسائر الإنتاج والاستهلاك المشار إليها

(١) من بين الأوائل المؤيدين للاتجاه الأول هم:

J. BHAGAWATI, "DISTORTION AND IMMISERIZING GROWTH: A GEN-- ER ALIZATION", REVIEW OF ECONOMIC STUDIES, OCT.1968.
- W. CORDON, "THE CALCULATION AND THE COST OF PRODUCTION", ECONOMIC RECORD, MAY1957.
- H.JOHNSON, "TARIFFS AND ECONOMIC DEVELOPMENT", JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES, OCT1964.

أعلاه. وما يترتب على ذلك من المكاسب التي سوف يجنيها البلد المعني من جراء التطور التكنولوجي، وتراكم رأس المال بفعل التصنيع(١).

إن النتائج التجميعية لآراء هذين الاتجاهين، أي مستوى الإنتاج والاستهلاك والرفاه الكلي، لها بالتأكيد تطبيقاتها القطاعية (الزراعية، والصناعية، والخدمية) وطالما أن اهتمامنا ينصب على هذه الورقة على السلع الصناعية، فيبدو أنه من المناسب التطرق إلى بعض نتائج الحماية النظرية بقدر تعلق الأمر بالقطاع الصناعي ومنشآته المختلفة.

وتبرر الحجة الأساسية وراء فرض الحماية الجمركية، وغيرها من أنواع الحماية، بالاعتماد على ضرورة دعم الصناعة الناشئة (التبرير الثاني للحماية المشار إليه في المقدمة لتأهيل هذه الصناعة لتحسين شروط هيكل تكاليفها بواسطة التعلم من خلال الممارسة LEARNING BY DOING. وعادة ما يشار إلى ذلك بـ «اقتصاديات الحجم الديناميكية DYNAMIC ECONOMIES OF SCALE أو اقتصاديات الزمن ECONOMIES OF TIME(٢).

وطالما أن اهتمامنا في هذه الورقة ينصب على حالة دولة صغيرة الحجم أي التي لا تستطيع التأثير على شروط التجارة الدولية، لذلك فسنستعرض فيما تبقى من هذا القسم آلية عمل الصناعة الناشئة في مثل هذه الدول في ظل اقتصاديات الحجم الديناميكية. ولتوضيح هذه الآلية نستشهد بالشكل رقم [٣] أدناه(٣):

---

(١)من بين أوائل المؤيدين للاتجاه الثاني، هم:

E. HAGEN, "AN ECONOMIC JUSTIFICATION OF PROTECTIONISM", QUWARTERLY - JOURNAL OF ECONOMICS, NOV.1958.

- R.PREBISH, "THE ECONOMIC DEVELOPMENT AND LATIN AMERICA AND ITS PRINCIPAL PROBLEMS", ECONOMIC BULLETIN FOR LATIN AMERICA, FEB.1962.

(2) M. CORDEN, TRADE POLICY AND ECONOMIC WELFARE, OXFORD UNIVERSITY PREN,1974, P.249.

(3) M.ITOH, K. RIYONO AND OTHERS (EDS.) ECONOMIC ANALYSIS AND INDUSTRIAL POLICY, ACADEMIC PRESS, INC.,1991 PP.42-43.

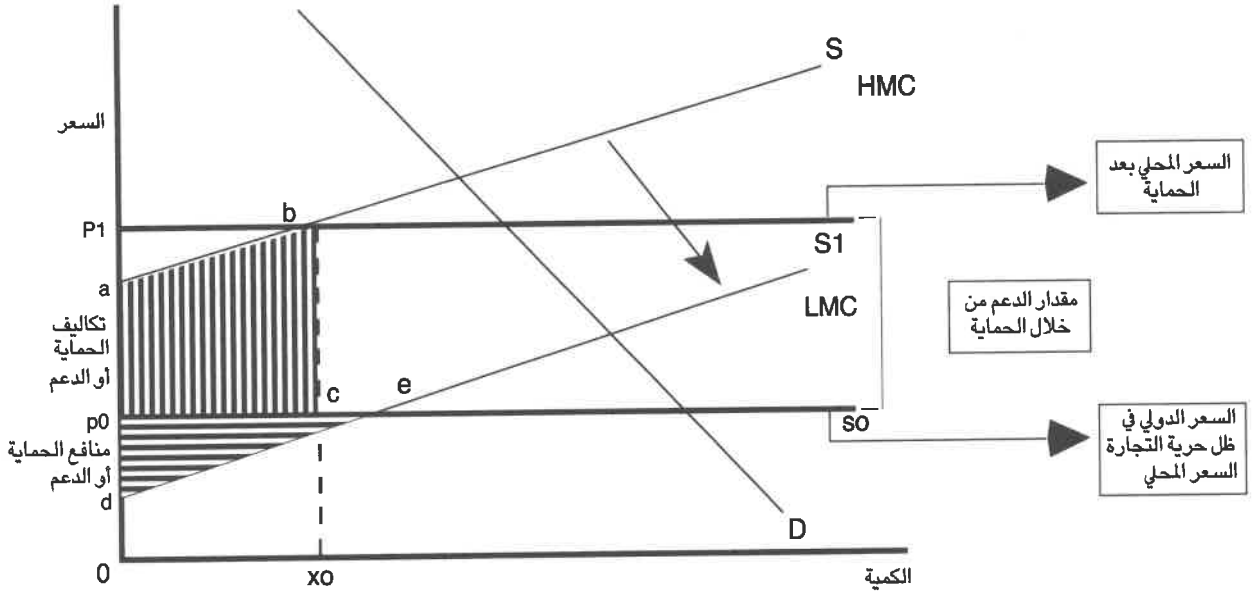

شكل رقم ٣

الكفاءة الاقتصادية للصناعة بدون ومع الحماية في حالة بلد صغير

ولنبدأ بالحالة التي تنتج بها الصناعة المعنية بتكلفة حدية مرتفعة، وكما هي موضحة بالمنحنى S_{hmc} (HIGH MARGINAL COST SUPPLY CURVE). ويعكس المنحنى S_{IMC} (LOW MARGINAL COST SUP-PLY CURVE) مستوى التكاليف عندما يرتفع الانتاج عن (X_0)، وهو الأمر الذي يتيح لهذه الصناعة التمتع باقتصاديات الحجم الديناميكية. علما بأنه في الحالة التي تنتج فيها هذه الصناعة أقل من (X_0) فإنها لن تتمتع بهذا النوع من الاقتصاديات، وسيظل المنحنى عند S_{hmc}. أما منحنى (S_0) فيشير إلى منحنى عرض المنشأة في ظل التجارة الحرة والتي تعكس السعر التوازني في السوق المحلي في ظل هذا الوضع حيث تساوي السعر الدولي المحلي عنه (P_0).

وفي هذه الحالة التي يتخذ فيها قرار بحماية الصناعة، من خلال منحها دعم مقداره ($P_0 - P_1$) فإن ذلك سيرفع السعر المحلي إلى (P_1) والذي يرتبط كذلك بمنحنى عرض (S_1)، أي عرض المنشأة في ظل الحماية، مما يترتب عليه ارتفاع الإنتاج إلى (X_0) وانتقال منحنى العرض المحلي إلى (S_{Imc}). مما يعني أن الصناعة المحلية تستطيع الآن أن تتمتع باقتصاديات الحجم الديناميكية.

إلا أن السؤال الذي يثار بعد ذلك هو الخاص بماهية الشروط التي يجب أن تتحقق لجعل الحماية الحكومية المؤقتة تعمل على أسس مبررة من وجهة نظر الكفاءة الاقتصادية. وهنا يمكن أن يشار إلى الشرط الخاص بضرورة استطاعة هذه الصناعة من تحقيق ربح مستقبلا، ومن ثم الاستغناء عن الحماية. وإلا فإنها ستعتمد على الحماية إلى الأبد. ويطلق على هذه الشرط اسم معيار مل-MILL CRI-TERION، نسبة إلى جون ستيوارت مل JOHN STUART MILL. ويمكن تفسير هذا الشرط من خلال الإشارة بالشكل أعلاه.

فكما أشير سابقا لنفترض أن الدعم الممنوح للصناعة حاليا هو ($P_0 - P_1$)،

وما يترتب على ذلك من زيادة القدرة التنافسية لهذه الصناعة عند مستوى إنتاج لا يقل عن (X_0). وانتقال منحنى عرض الصناعة إلى (S_{Imc}). وهو الأمر الذي ترتب عليه التمتع بأرباح تعادل المساحة (P_0ed)، أو ما يطلق عليه بفائض المنتج PRODUCER SURPLUS. وطالما أن هذه القيمة، أي الأرباح، موجبة فإن الصناعة تستطيع أن تنتج مستقبلا بدون الحاجة للحماية أو الدعم الحكومي. أي أن شرط «مل» قد تحقق.

إلا أنه يلاحظ، من ناحية أخرى، أن تحقق شرط «مل» ليس كافيا لتبرير الحماية الحكومية للصناعة المحلية. فلا بد، بالاضافة لشرط مل، أن يتم التحقق من توافر شرط آخر، والمتمثل في ضرورة أن تفوق القيمة الحالية PRESENT VALUE للمنافع الاجتماعية المستقبلية من الحماية، والمخصومة بسعر خصم اجتماعي، أن تفوق التكاليف الاجتماعية الحالية للحماية. ويطلق على هذا الشرط اسم شرط بزتبل BASTABLE CRETERION، تبعا لمقترحه C. F. BASTABLE. ويمكن توضيح بزتبل بالإشارة إلى الشكل[٣] أيضا.

فإذا ما عبرنا عن فائض المنتج، كما أشير سابقا، بالمساحة (P_0ed)، والتي تعبر عن الزيادة في الرفاه الاقتصادي المستقبلي للبلد منافع للحماية، أو منافع الحماية، وعن التكاليف المستقبلية للحماية بالمساحة ($abcP_0$)، والتي تمثل بدورها فائض المنتج ناقصا الدعم أو الحماية، فلا بد أن تفوق قيمة (أو مساحة) فائض المنتج (P_0ed) قيمة (أو مساحة) تكاليف الحماية ($abcP_0$) ، حتى نتمكن من القول بأن الحماية أو الدعم مبررة على أسس من الرفاه الاقتصادي. أو بعبارة أخرى أن شرط «بزتبل» قد تحقق.

وستحاول هذه الورقة أن تختبر عمليا، في ظل قيود البيانات، في القسم(٥)

بعض هذه العلاقات النظرية ما بين الربح، والحماية ونمو الصناعة المحمية.

٥ ـ تحليل تطبيقي قياسي للحماية في الصناعات الناشئة في الاقتصاد الكويتي:

في ظل ما أشير من أنواع مختلفة للجدل حول الحماية، والإطار النظري لآلية عمل الصناعة الناشئة في بلد صغير، يحاول هذا القسم من الورقة صياغة بعض العلاقات القياسية (الخطية واللوغاريتمية) ما بين أحد مؤشرات الرفاه الاقتصادي، وهو معدل النمو الصناعي بالاعتماد على معامل إحلال الواردات، باعتباره متغيرا تابعا، من جهة، وبعض المتغيرات المستقبلة الأخرى، من جهة أخرى، وهي معدل التعريفة الجمركية، وهامش الربح في عدد من القطاعات الصناعية بدولة الكويت.

وقد تم احتساب معامل إحلال الواردات بالاعتمادات على الصياغة التالية:

$$s_j = \frac{[(x_{j2}/z_{j2}) - (x_{j1}/z_{j1}]\, z_{j2}}{\Delta x_j}$$

حيث:

s_j = معامل إحلال الواردات للصناعة أو القطاع j(1,...9)

x_{j1} = الإنتاج المحلي للصناعة أو القطاع j في السنة الأولى ـ سنة الأساس.

x_{j2} = الإنتاج المحلي للصناعة أو القطاع j في السنة الثانية ـ سنة المقارنة.

z_{j1} = مجموع العرض الكلي لناتج الصناعة أو القطاع j في السنة الأولى (الإنتاج المحلي + الواردات).

z_{j2} = مجموع العرض الكلي لناتج الصناعة أو القطاع jفي السنة الثانية.

Δx_j = تغير الإنتاج المحلي للصناعة أو القطاع j ما بين الفترة الأولى والثانية.

وقد احتسب معاملات إحلال الواردات للقطاعات الصناعية التسعة المشمولة بالتحليل لعامي (1971)و (1988) والمستمدة من جدول رقم (1) بالملحق، وعرضت النتائج كما هي واردة بالجدول رقم (2)بالملحق.

أما الأرقام الخاصة والتعريفة الجمركية فقد أخذ متوسط التعريفات الجمركية السائدة في مختلف المنشآت الصناعية المنطوية تحت كل قطاع من القطاعات التسعة، في حالة اختلاف هذه التعريفة ما بين هذه المنشآت الصناعية، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2)، والمستمدة من الجدول رقم (2) بالملحق.

أما أرقام هوامش الربح لهذه القطاعات فقد احتسب بعد طرح تكاليف العمل، والمواد الأولية، ورأس المال (الاهتلاك) من الناتج الصناعي: وأخذت هذه الهوامش كنسبة بعد أن نسبت هوامش الأرقام المطلقة إلى أرقام الإنتاج الصناعي، كما هو موضح بالجدول رقم (1)، والمستمدة من جدول رقم (3) بالملحق.

أي أن جميع المتغيرات المستخدمة بالتحليل هي عبارة عن نسب مئوية. ونظرا لعدم التمكن من الحصول على أرقام قياسية موثوق بها لهذه المتغيرات فقد استخدمت الأسعار الجارية لهذه المتغيرات، وما قد يتضمنه ذلك من وجود أثر سعري في نتائج الانحدار النهائية(١).

ونظرا لعدم وجود بيانات للمتغيرات تحت التحليل على مستوى المنشأة الصناعية، حيث تصدر الاحصاءات الصناعية (المصدر الرئيسي لبيانات هذه

(١)في حالة استخدام الرقم القياسي لانكماش الناتج الإجمالي المحلي GDP DEFLATOR فإن التأثير السعري على كافة مكونات هذا الناتج سيكون متساويا بالتالي لا يتوقع أن تتأثر قيم المتغيرات التابعة والمستقلة بشكل متمايز. إلا أنه عند استخدام أرقام قياسية مختلفة لكل من القيمة المضافة، والأجور، والاهتلاك، والواردات، والأرباح، فإن ذلك سينتج عنه تفاوت في قيم هذه المتغيرات، وبالتالي المعاملات المقدرة.

الورقـة) على مستوى القطـاع وليس المنشـأة الصناعيـة، ما عـدا البيانـات الخاصة بالتعريفة الجمركية، والتي تم تجميعها من قبل بنك الكويت الصناعي على مستوى المنشأة الصناعيـة. لذا فقد اعتمدت هذه الـورقة على التقسيم القطاعـي للصناعة. حيث شملت تسع قطاعات صناعية تحويلية هي:

isic القطاع الصناعي

٣١١/٢ صناعة الأغذية

٣٣٢ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية

٣٥٢ صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى

٣٥٦ صناعة المنتجات البلاستيكية

٣٧١ صناعة الحديد والصلب الأساسية

٣٧٢ صناعة المعادن غير التعدينية الأساسية

٣٨١ المنتجات المعدنية عدا الماكينات

٣٨٣ صناعة الماكينات والأجهزة الكهربائية

وقـد تحدد عدد القطـاعـات الصنـاعية بتسعـة بسبـب أن طبيعـة البيانـات الصادرة عن التعريفة الجمركية، والمرتبطة بمنشـآت صناعية تنتمي لتسع قطاعات صناعيـة. وبناء على ذلـك فقد احتسبت معـاملات إحـلال الواردات، وهـوامش الـربـح لكـل قطـاع مـن هذه القطـاعـات التسعـة، بـالاعتماد على الإحصـاءات الصنـاعية. وبنـاء على ذلك يـوضـح الجدول التالي قيـم المتغير التابـع، والمتغيرات المستقلة المستخدمة في تحليل الانحدار الخطي على أساس المقطع العرضي.

جدول رقم (١)
قيم المتغيرات المستخدمة في تحليل الانحدار الخطي واللوغاريتمي

isic	القطاع الصناعي	معامل إحلال الواردات (المتغير التابع)	معدل التعريفة (متغير مستقل)	هامش الربح (متغير مستقل)
٣١١	صناعة المواد الغذائية	٣,٨٣	٢٠	١٤,٢٧
٣٣١	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	-٧,٢٨	٢٥	٢٤,٢٧
٣٤١	صناعة الورق والمنتجات الورقية	٧,٣٦	١٥	١٧,٩٣
٣٥٢	صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى	-٦,٥٦	١٣	١٨,٣٤
٣٥٦	صناعة المنتجات البلاستيكية	٦,٩٢	٢٥	١٨,٢٤
٣٧١	صناعة الحديد والصلب الأساسية	-١٠,٥٥	١٥	١٠,٢٦
٣٧٢	صناعة المعادن غير التعدينية	٠	٢٠	١١,٩٣
٣٨١	الصناعة المعدنية عدا الماكينات	٤,٢٥	٢٠	٢٥,٣٩
٣٨٣	صناعة الماكينات والمنتجات الكهربائية	٦,١٤	١٥	٢٠,٨٤

لوغاريتم معامل إحلال الواردات	لوغاريتم معدل التعريفة الجمركية	لوغاريتم هامش الربح
*	٢,٩٩٥٧٣	٢,٦٥٨١٦
*	٣,٢١٨٨٨	٣,١٨٩٢٤
١,٧٥٧٨٦	٢,٧٠٨٠٥	٢,٨٨٦٤٨
*	٢,٥٦٤٩٥	٢,٩٠٩٠٨
٠,٧٨٨٤٦	٣,٢١٨٨٨	٢,٩٠٣٦٢
*	٢,٧٠٨٠٥	٢,٣٢٨٢٥
٥,٢٣٦٤٤	٢,٩٩٥٧٣	٢,٤٧٩٠٦
-٤,٦٠٥١٧	٢,٩٩٥٧٣	٣,٢٣٤٣٦
٢,١٢٨٢٣	٢,٧٠٨٠٥	٣,٠٣٦٨٧

المصدر: الأعمدة (١-٣)، أي المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،مستمدة، كمتوسطات، من الجداول (١) و(٢) و(٣) بالملحق الإحصائي

جدول رقم (٢)

تحليل مقطع عرضي

لمعادلات الانحدار الخطية واللوغاريتمية ما بين

معدل إحلال الواردات (بدون فترة إبطاء) ومعدل التعريفة

الجمركية في عدد من القطاعات الصناعية الكويتية*

(1) Imp.Sub	= -5 +1.35 Tar.R (0.25)	R^2 = 0.9%
(2) Log Imp.Sub	= 3.83 - 0.145 Tar.R (-0.30)	R^2 = 2.9%
(3) Log Imp.Sub	= 9.8 - 2.98 Log Tar.R (-0.32)	R^2 = 3.3%

معادلات الانحدار الخطية واللوغاريتمية ما بين

إحلال الواردات وهامش الربح في الصناعات الكويتية

(4) Imp.Sub	= 114 -5.20 Pro.M (-1.24)	R^2 = 18.0%
(5) Log Imp.Sub	= 13.7 - 0.671 Pro.M (-4.00)	R^2 = 84.2%
(6) Log Imp.Sub	= 34.3 - 11.4 Log Pro.M (-3.31)	R^2 = 78.5%

معادلات الانحدار الخطية واللوغاريتمية ما بين

إحلال الواردات وهامش الربح في الصناعات الكويتية

(7) Imp.Sub	= 65 +3.44 Tar.R -6.08 Pro.M (0.65) (-1.33)	R^2 = 23.4%
(8) Log Imp.Sub	= 18.4 - 0.228 Tar.R-0.691 Pro.M (-1.26) (-4.48)	R^2 = 91.2%
(9) Log Imp.Sub	= 50.4 - 4.98 Log Tar.-11.9 Log Pro (-1.20) (-3.67)	R^2 = 87.5%

* استخدام برنامج MINITAB إصدار (٨) لحل معادلات الانحدار

جدول رقم (٣)

تحليل مقطع عرضي

لمعادلات الانحدار الخطية واللوغاريتمية ما بين

معدل إحلال الواردات (محسوب على أساس فترة إبطاء سنة واحدة)

ومعدل التعريفة الجمركية في عدد من القطاعات الصناعية الكويتية

(1) Imp.Sub	= -3.7 + 0.22 Tar.R (0.38)	R^2 = 2.0%
(2) Log Imp.Sub	= 1.94 - 0.01 Tar.R (-0.30)	R^2 = 3.0%
(3) Log Imp.Sub	= 2.68 - 0.33 Log Tar.R (-0.44)	R^2 = 6.1%

معادلات الانحدار الخطية واللوغاريتمية ما بين

أحلال الواردات وهامش الربح في الصناعات الكويتية

(4) Imp.Sub	= -5.42 + 0.32 Pro.M (0.67)	R^2 = 6.0 %
(5) Log Imp.Sub	= 1.77 - 0.003 Pro.M (-0.08)	R^2 = 0.2%
(6) Log Imp.Sub	= 1.50 + 0.07 Log Pro.M (0.09)	R^2 = 0.3%

معادلات الانحدار الخطية واللوغاريتمية ما بين

أحلال الواردات وهامش الربح في الصناعات الكويتية

(7) Imp.Sub	= -7.1 + 0.11 Tar.R + 0.29 Pro.M (0.19) (0.54)	R^2 = 6.6%
(8) Log Imp.Sub	= 2.03 - 0.01 Tar.R - 0.004 Pro.M (-0.25) (-0.09)	R^2 =3.3%
(3) Log Imp.Sub	= 2.56- 0.32 Log Tar.+0.03 Log Pro. M (-0.35) (0.04)	R^2 = 6.1%

٦ ـ بعض الدلائل الاحصائية لمعادلات الانحدار:

ومن خلال مقارنة قيم (t) المحسوبة مع قيم (t) الجدولية، بالجدول رقم (2)، يلاحظ أن معاملات الانحدار للمعادلات (3) و(4) مقبولة عند درجة ثقة (٨٥٪) و(٩٥٪) تباعاً. أما معاملات الانحدار المتعدد للمعادلات (٥) و(٦) فهي مقبولة عند درجة ثقة (٨٥٪) للمتغير المستقل الثاني في المعادلة (٥)، أي هامش الربح، عند درجة ثقة (٨٥٪)، في حين لا توجد علاقة معنوية في حالة المتغير المستقل الأول بنفس المعادلة، أي معدل التعريفة الجمركية، في حين تعتبر هذه المعاملات مقبولة لهذين المتغيرين المستقلين في المعادلة (٦)، وعند درجة ثقة (٩٥٪) و(٨٥٪)، على التوالي.

أما بالنسبة للمعادلات (١) و(٢) فإن معاملات الانحدار لا تعتبر ذات معنوية إحصائية عند أي درجة من درجات الثقة. أما معاملات الارتباط فهي منخفضة بشكل حاد ما عدا المعادلات (٤) و(٦) فهي مرتفعة نسبيا.

وبقدر تعلق الأمر بإشارات معاملات الانحدار فيلاحظ أنها جميعها سالبة، ما عدا المعادلة (١)، والمعادلة (٧)، في المتغير المستقل الأول. ورغم وجود هذه العلاقة الموجبة إلا أنه لا توجد معنوية إحصائية لهذه المعاملات.

وقبل الإشارة إلى دلالة الاقتصادية لمثل هذه النتائج، لا بد من التطرق لبعض القيود المرتبطة بهذه المعادلات، والتي يمكن أجمالها فيما يلي:

١ ـ نظرا لعدم توافر معلومات إحصائية عن معادلة احتساب معامل إحلال الواردات (S_i) على مستوى المنشأة الصناعية، فقد احتسب هذا المعامل على أساس قطاعي، كما هو موضح بالجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي، والشيء نفسه بالنسبة لهامش الربح وكما هو موضح بالجدول رقم (٢) من نفس الملحق.

أما معدل التعريفة الجمركية فقد احتسب كمتوسط لمعدلات التعريفة الممنوحة لمختلف المنشآت الصناعية في قطاع صناعي معين، ليمثل هذا المعدل التعريفة المستخدمة في ذلك القطاع. وهذا يتضمن افتراضا، وقد لا يكون واقعيا، أن جميع المنشآت الصناعية، في أي قطاع صناعي، تتمتع بالحماية من خلال التعريفة الجمركية.

٢ ـ إن النمو الصناعي، والمعبر عنه بمعامل إحلال الواردات (S_i) قد لا يعتمد فقط على التعريفة الجمركية، وهامش الربح، بل يعتمد على متغيرات أخرى، لم يتم اختبارها كمتغيرات مستقلة.

٣ ـ نظرا لوجود سالبة للمتغير التابع (معامل إحلال الواردات) وما يترتب على ذلك من عدم وجود قيم لوغاريتمية مقابلة، فإن ذلك يعني أن التقديرات في المعادلات اللوغاريتمية متحيزة للقيم الموجبة (هناك أربع قيم سالبة، وخمسة قيم موجبة لمعامل إحلال الواردات). لذا لا بد من استبعاد المعادلات اللوغاريتمية وشبه اللوغاريتمية كأساس لتقدير العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الواردة في هذه الورقة.

رغم احتسابنا لقيم Durbin - Waston، إلا أنه تم استبعادها من العرض لأنها تفيد كثيرا إحصائيا في التحليل القائم على بيان المقطع العرضي - Cross Section، المطبقة في هذه الورقة.

٧ ـ بعض الدلائل الاقتصادية لمعادلات الانحدار:

اعتمادا على التحفظات الإحصائية المشار إليها أعلاه، فأنه يبدو أن الانحدار الخطي هو أفضل أداة يمكن أن تعبر عن علاقة النمو الصناعي (المعبر عنه بمعامل إحلال الواردات) مع معدلات التعريفة الجمركية وهامش الربح. وذلك بعد

رفض العلاقات اللوغاريتمية رغم أنها تشير لدرجات ثقة عالية (من خلال مقارنة قيم (t) المحسوبة والجدولية) وبدرجات (٨٥٪) في المعادلات (٧) للمتغير المستقل الثاني و(٨) للمتغير المستقل الأول و(٩٥٪) في المعادلة (٥). وذلك بسبب النقطة المشار إليها أعلاه، والخاصة بتحيز هذه المعادلات اللوغاريتمية (بفعل طبيعة بيانات معامل إحلال الواردات) للقيم الموجبة للمتغير التابع.

ونظرا للاعتماد على العلاقات الخطية (المعادلات ١ و٤ و٧)، يمكن الإشارة إلى بعض النتائج الاقتصادية، منها:

١ ـ أن نقطة تقاطع المحور الرأسي Intercept مع المعادلة رقم (١) هي عند (٥-). وهذا ما يوحي بوجود عوامل أخرى لم يتم إدخالها كمتغيرات مستقلة، بالإضافة لمتغير التعريفة الجمركية لتفسير سلوك النمو الصناعي (معامل إحلال الواردات)، وأن هذه العوامل تلعب أثرا سلبيا، بسبب الإشارة السالبة.

٢ ـ في حين أن هذه النقطة تصل إلى (١١٤) و(٦٥) في المعادلات (٤) و(٧) تباعا، وهذا ما يوحي أيضا، بوجود عوامل أخرى غير مشمولة بهاتين المعادلتين، وتؤثر تأثيرا موجبا على سلوك النمو الصناعي.

٣ ـ تستمر العلاقة الموجبة ما بين التعريفة الجمركية ومعدل النمو الصناعي في كل المعادلات (١) و(٤) و(٧)، مما يؤكد النتائج المشابهة لمثل هذه العلاقة في أغلب البلدان النامية الأخرى. إلا أنه رغم ذلك فإن قيمة (t) المحسوبة لمعاملات التعريفة الجمركية لا تعتبر مقبولة إحصائيا تحت أي درجة من درجات الثقة في جداول (t). وهذا أمر غير عسير على التفسير، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما قد تمثله سياسات الحماية من خلال التعريفة الجمركية، وخاصة لآجال طويلة (وصلت فترة الحماية لبعض الصناعات إلى ١٧ سنة وأكثر، انظر جدول رقم (٢)

بالملحق الإحصائي، من أثر على تقليل مستوى كفاءة الإنتاج وبشكل قد يفوق الأثر الذي يوصف بالإيجابية، والمتمثل في نقل الموارد الاقتصادية إلى الصناعات المحمية (انظر الشكل رقم ٢).

كما أن انعدام أي درجة من درجات الثقة الإحصائية قد يوحي بفتور العلاقة ما بين السياسات التجارية، متمثلة هنا بالتعريفة الجمركية، والنمو الصناعي. وأن مثل هذه النتيجة تلتقي وتتفق مع ما أشار إليه D. Rodrik من أن سياسات التصنيع من خلال إحلال الواردات لا تربط بالضرورة مع تطبيق أدوات السياسة التجارية، لأن مثل هذه الجهود التصنيعية (إحلال الواردات) هي أمر مفروغ منه (بوجود أو بدون وجود السياسات التجارية) نظرا للميل نحو استهلاك السلع المصنعة مع نمو الدخل(١).

٤ ـ كما يلاحظ من هذه المعادلات، (١) و(٤) و(٧)، أن معاملات هامش الربح سالبة دائما. وهو الأمر الذي قد يكون غير مقبول للوهلة الأولى، إلا أن التمعن في مثل هذه النتيجة قد يقود إلى عدد من التفسيرات للقيمة السالبة لهذا المعامل، والتي قد تعمل بالشكل متداخل أو منفصل، منها:

أ ـ أن هوامش الأرباح، والواردة في الجدول رقم (١)، لا تتحدد وفق آليات المنافسة التامة أو شبه التامة، أي أنها لا تعمل كمؤشر لتخصيص الموارد بشكل سليم. فقد يكون هامش الربح مرتفعا رغم الركود الصناعي، أو انخفاض معدلات النمو الصناعية، وذلك في حالات حظر الاستيراد، أو ارتفاع المبيعات الصناعية، بفعل نسبة الـ (١٠٪) الملزم شراؤها من المنتجات المحلية بالنسبة للجهات الحكومية. أي أن هناك إمكانية لارتفاع معدلات نمو المبيعات (نمو

(1) D. Rodrik, OP. Cit. P. 310.

لانتاج صناعي) بغض النظر عن مستوى الأرباح.

ب ـ قد يلعب الأمد الزمني لمتغيري معامل الواردات، وهامش الربح بعض الأثر في الإشارة السالبة. ففي حين تم حساب معامل إحلال الواردات بالاعتماد على فترتين هما. (١٩٧١، ١٩٨٨) كما تقتضي المعادلة الخاصة والمشار إليها في قسم (٥) انظر جدول رقم ١ بالملحق الإحصائي، في حين تم حساب هامش الربح من خلال متوسط لجميع قيم الهوامش الربحية للفترة (١٩٧١، ١٩٨٨).

ج ـ أن الغرض من ربط هامش الربح، كمتغير مستقل، مع معامل إحلال الواردات، كمتغير تابع، هو أنه مع اتجاه هذا الهامش للارتفاع، فسيترتب على ذلك زيادة في الطاقات الإنتاجية الصناعية، وبالتالي زيادة في الناتج الصناعي، ومن ثم ارتفاع في معدل النمو الصناعي المعبر عنه بمعامل إحلال الواردات. إلا أنه لوحظ وبناء على دراسة قام بها بنك الكويت الصناعي أن متوسط نسبة الطاقات الإنتاجية الكاملة في الصناعات التحويلية الكويتية تصل إلى حوالي (٤٧٪) وذلك في نهاية الثمانينيات. وهو الأمر الذي قد يفسر مثل هذه العلاقة السالبة أيضا.

د ـ أن معامل إحلال الواردات المستخدم، كمؤشر للنمو الصناعي، لا يغطي النمو الصناعي لجميع الصناعات. أي أنه يستبعد تلك الصناعات ذات التوجه لاشباع الطلب الخارجي (صناعات تشجيع الصادرات، وبشكل خاص الصناعات البتروكيماوية)، والتي قد تتمتع بعلاقات موجبة ما بين هامش الربح، ومعدلات نموها الصناعية.

هـ ـ أن العلاقة السالبة قد تشير إلى إشباع السوق المحلي بصناعات إحلال الواردات (محدودية السوق)، وأن مثل هذه المحدودية قد تؤثر على انخفاض هوامش الأرباح الصناعية.

ويمكن تأكيد هذه الحقيقة من خلال النظر لجدول معاملات إحلال الواردات رقم (١) بالملحق الإحصائي، والذي يظهر سالبية قيم معامل إحلال الواردات لأغلب الصناعات الاستهلاكية، مما يشير إلى أن الواردات نمت بشكل أسرع من الانتاج المحلي. وهو الأمر الذي لا يوفر سوقا مربحة للصناعات الموجهة لإشباع السوق المحلي. في حين نلاحظ أن أغلب قيم هذا المعامل متدنية (ما عدا صناعة المعادن غير التعدينية). وهو الأمر الذي يشير إلى أن هذه الصناعات تسد تقريبا كافة الاحتياجات المحلية، وبالتالي ليس هناك مجال واسع لإحلال الواردات. أي أن هناك إشباعا في الطلب أيضا.

خلاصة القول أنه رغم القيود المفروضة على طبيعة البيانات المستخدمة (البيانات المتاحة)، وبالتالي الاعتماد على طريقة المقطع العرضي في تحليل العلاقات ما بين معامل إحلال الواردات، كمؤشر للنمو الصناعي، ومعدلات التعريفة الجمركية، وهوامش الربح، ورغم ذلك أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن هناك بعض النتائج الشائعة القبول، مثل العلاقة الموجبة ما بين معامل إحلال الواردات، والتعريفة الجمركية. وهناك نتائج قد تبدو غير مقبولة، للوهلة الأولى، مثل العلاقة السالبة ما بين معامل إحلال الواردات وهامش الربح، إلا أنها قد تفسر عند الإشارة إلى عدد من الحقائق منها الوارد في النقاط (أ- ب) أعلاه.

ولا بد من التنبيه هنا بأنه حال، توافر بيانات على مستوى المنشآت الصناعية للمتغيرات التي تعرض لها أسلوب الانحدار الخطي واللوغاريتمي، المشار إليه أعلاه، فإن احتمال الحصول على نتائج أكثر ثقة إحصائيا، هو احتمال قوي. وذلك بسبب إسقاط سلوك المنشآت الصناعية على القطاعات الصناعية التي تنتمي إليها هذه المنشآت، والذي اتبع في هذه الورقة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحصول على بيانات ومعلومات عن متغيرات مستقلة أخرى، مثل أسعار الفائدة المدعمة، وأسعار الكهرباء، والأراضي، والمشتريات الحكومية حسب المنشأ الصناعي، وغيرها من المتغيرات، قد تساهم في تحسين درجات الثقة في علاقات الانحدار، وتقلل بالتالي من قيمة النقطة التي تتقاطع بها المعادلة المعنية مع الإحداثي العمودي Intercept.

ولا بد من الإشارة هنا بأنه في حالة احتساب معدل إحلال الواردات بفترة إبطاء سنة واحدة (أي باستخدام أرقام عام ١٩٧٢ و١٩٧٣ كسنة أساس ومقارنة للناتج والواردات تباعا، وأرقام عام ١٩٨٧ و١٩٨٨ كسنة أساس ومقارنة للناتج والواردات تباعا، بدلا من أرقام ١٩٧٣ و١٩٨٨ كسنوات أساس ومقارنة للناتج والواردات (أي بدون فترة إبطاء ما بين الواردات والناتج)، فإن نتائج تحليل الإنحدار قد تتغير في أربع معادلات من حيث الإشارة.

ويتضح ذلك من خلال مقارنة نتائج التحليل بدون إبطاء جدول رقم (٢)، ونتائج التحليل بفترة إبطاء، جدول رقم (٣). حيث انحصرت التغيرات في المعادلات (٤) و(٦) و(٧) و(٩) بالجدول رقم (٣) عن نظيرتها بالجدول رقم (٢)، علما بأن هذه التقديرات استمرت في عدم معنويتها الإحصائية.

ومثل هذه النتيجة قد تؤكد ضرورة الحاجة إلى دراسات تطبيقية أخرى، وعلى مستوى المشروعات، وباستخدام المزيد من المتغيرات المستقلة أو المفسرة، واختبار فترات إبطاء متعددة للتعرف على سلوك العلاقة ما بين الواردات والناتج.

٨ ـ الخلاصة:

تناولت هذه الورقة، في مقدمتها، ضرورة الاهتمام بنتائج الجهود التصنيعية، والتي بدأت في أغلب البلدان النامية منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات

من هذا القرن، والتي ارتبطت في الأدب الاقتصادي باستراتيجية إحلال الواردات. وتناولت المقدمة، أيضا، أنواع الجدل حول الحماية للصناعات المرتبطة بهذه الاستراتيجية. وأوضحت أنواع الجدل حول الحماية، من حيث الجدل الاقتصادي، والجدل غير الاقتصادي، واللاجدل.

ثم عرضت الورقة في القسم الثاني لتطور الحماية الجمركية في الاقتصاد الكويتي، وذلك من خلال قانون الحماية الصناعية رقم (٦) لعام ١٩٦٥، وتفويض مجلس الوزراء للجنة تنمية الصناعة، بوزارة التجارة والصناعة، في أغسطس ١٩٨٥، بمنح الحماية للصناعات التحويلية حسب تحقيقها للقيمة المضافة.

بعد ذلك أوضحت الورقة في قسمها الثالث بعض خصوصيات الحماية بدولة صغيرة، كدولة الكويت. وذلك من حيث مصادر تمويل الحماية، وطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة للتصنيع قياسا بدول صغيرة أخرى، وطبيعة الفرص البديلة الأخرى، والتي من المحتمل أن تترافق مع مستوى أفضل للرفاه الاقتصادي.

وأشارت الورقة في قسمها الرابع إلى بعض التطورات النظرية الاقتصادية لحماية صناعة ناشئة في بلد صغير (أي الذي لا يؤثر على شروط التبادل التجاري الدولي)، وإلى بعض المعايير المستخدمة في آلية عمل هذه الصناعة، ومدى مساهمتها في تحسين الرفاه الاقتصادي مستقبلا، مثل معيار مل Mill، ومعيار بزتبل Bastable.

أما القسم الخامس فتضمن تحليلا قياسيا لتأثير الحماية الجمركية بدولة الكويت على أحد مؤشرات الرفاه الاقتصادي، وهو معدل النمو الصناعي من

خلال معامل إحلال الواردات، ومقارنة ذلك بـأثر متغير آخر وهو هامش الربح، ثم كلا المتغيرين معا.

ولغرض تـوضيح بعض الاعتبـارات الإحصائيـة للتحليل الوارد بـالقسم الخامس، أشار القسم السادس إلى أهم هذه الاعتبارات والتحفظات الإحصائية.

وأخيرا اختتم القسم السابع الورقة بتحليل اقتصادي لأهم نتائج الإنحدار الواردة بالقسم الخامس.

٩ ـ بعض الاستنتاجات:

في ظل القيود الإحصـائية، أي عدم توافـر البيانات المطلوبـة حسب المنشأة الصناعية ولفترة زمنيـة مقبولة إحصائيا، حـاولت هذه الورقة مـن خلال التعرف على بعض الخلفيـات النظرية لموضـوعها، مع تحليـل مقطع عرضي لسلـوك معدل النمـو الصنـاعي لصنـاعـات إحـلال الـواردات بـالاعتماد على سلوك التعـريفـة الجمركية وهامـش الربح. ورغم عدم الاستفادة من التحليل اللـوغاريتمي بسبب التحيز للأرقام الموجبة في قيم معامل إحـلال الواردات، وتواضع الثقة الإحصائية للتقـديرات الخطيـة، رغـم ذلك أوضـح هـذا التحليل الحاجـة الملحـة للبيانـات التفصيلية للحكـم على مدى سـلامة السيـاسة التجاريـة المطبقة بـدولة الكـويت، وبقدر تعلـق الأمر بـالتعريفـة الجمركية، ومـدى مساهمتهـا الفعلية في تحقيـق نمو صناعي يستغني ـ مع مرور الوقت ـ عن الحماية الحكومية للصناعات الناشئة. وما يمكن أن تـوفره مثل هذه المعلـومات من مـؤشرات أساسية من ضمـن مؤشرات أخرى عـديدة، كمـدخلات لأي استراتيجيـة صناعية لـدولة الكـويت. فـالحماية والدعم، مهما اتخذت من أشكال، لا بد وأن تعتمد على أسس قوية تشير إلى وجود عـلاقة ذات ثقـة احصائيـة مقبولـة ما بين أشكـال الحماية، واحتمال زيـادة الرفـاه

الاقتصادي، على شكل ارتفاع ملموس مع الزمن في معدل النمو الصناعي، والاستغناء عن هذه الحماية مستقبلا، والقدرة على التنافس دون دعم.

إن ما أظهرته نتائج التحليل، وفي ظل القيود الإحصائية، لا يشجع أو يدعم مثل هذه العلاقة. فحتى عند وجود علاقة موجبة ما بين معامل إحلال الواردات، ومعدل التعريفة الجمركية، إلا أن قيمة (t) المحسوبة والجدولية كانت خارج الثقة الإحصائية، مع انخفاض ملحوظ، وكبير في قيمة معامل الارتباط.

أما نتائج علاقة معامل إحلال الواردات مع هامش الربح فلم تكن أوفر حظا، إحصائيا. فرغم أن العلاقة كانت بالسالب، وهو الأمر غير المتوقع خاصة في الفترات الأولى من منح الحماية، حيث يتوقع أن يرتفع هامش الربح مع المزيد من صناعات إحلال الواردات، إلا أن هذه النتيجة ليست بالمستغربة أيضا. فالصناعات محل التحليل صناعات ليست بالحديثة، في الأغلب، حيث بلغت فترة الحماية أكثر من عقد للعديد من هذه الصناعات، وهو الأمر الذي قد يشير إلى عدم وصول أغلب الصناعات لقدرة تنافسية، أو تحقيق معدلات الربح، بدون الحماية الجمركية. ويمكن تلمس أحد المؤشرات لدعم مثل هذه الفرضية من خلال مقارنة عمود التعريفة الجمركية، وعمود هامش الربح، الوارد بالجدول (١)، لبيان أن العمود الأول يفوق في قيمة العمود الثاني في خمس قطاعات صناعية، أي أن أغلب القطاعات تحت التحليل. ومعنى ذلك أن معدلات الربح مازالت قاصرة عن تغطية معدلات الحماية المقدمة لها، وهو الأمر الذي يدعم، بالإضافة إلى عوامل أخرى أشير إليها في التحليل الاقتصادي في القسم (٧)، العلاقة السالبة المشار إليها أعلاه.

وعليه يفترض بمثل هذه النتائج الأولية أن تثير اهتمام متخذي قرارات

السياسة التجارية، وأثرها على النمو الصناعي بدولة الكويت، بالشكل الذي يخضع هذه العلاقة لمزيد من التحليل. ويتم ذلك، أساسا، من خلال توفير بيانات على شكل سلسلة زمنية، للمتغيرات التي شملتها هذه الورقة، وغيرها من المتغيرات التي تؤثر على النمو الصناعي، بهدف إجراء تحليل قياسي يعتمد على السلاسل الزمنية بدلا من المقطع العرضي للتحقق من بعض الفرضيات الخاصة بالأثر الزمني لسلوك بعض المتغيرات Lagged Variable.

ولعل المحصلة النهائية لمثل هذه التحليلات، وغيرها، هي ضرورة التأكد ـ تطبيقيا ـ من الجدوى الاقتصادية لأي حزمة من السياسات التجارية الموجهة لحماية الصناعات الناشئة بدولة الكويت، ومدى تأثيرها على عدم النمو الصناعي من ناحية، ومقارنة نتائج هذه السياسات مع الفرص البديلة للاستثمار في الاقتصاد الكويتي، سواء أكانت هذه الفرص صناعية أم غير صناعية، وفي داخل دولة الكويت أو خارجها.

جدول رقم (١)
متوسط قيم الناتج المحلي والواردات للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٨

ISIC	القطاع الصناعي	الناتج المحلي (آلاف الدنانير) (X) 1		الواردات* (آلاف الدنانير) (M) 2		مجموع العرض الكلي (آلاف الدنانير) (X+M) 3		الناتج المحلي لمجموع العرض الكلي 3÷1		معامل احلال الواردات** (٪)
		1973	1988	1973	1988	1973	1988	1973	1988	1988 ـ 1973
311	صناعة المواد الغذائية	19731	87900	9567	46505	29298	134405	0,673	0,654	-0,038
331	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	11150	28700	2096	21095	13246	49795	0,842	0,576	-0,753
341	صناعة الورق المنتجات الورقية	741	20000	4044	37051	4785	57051	0,155	0,351	0,580
352	صناعة المنتجات الكيماوية	19873	69300	7249	69392	27122	138692	0,733	0,500	-0,654
356	صناعة المنتجات البلاستيكة	521	24800	743	22278	1264	47078	0,412	0,527	0,222
371	صناعة الحديد والصلب الأساسية	2695	12800	11819	81086	14514	93886	0,186	0,136	-0,458
372	صناعة المعادن غير التعدينية	25	0	1096	21156	1121	21156	0,022	0,00	18,872
381	الصناعة المعدنية عدا الماكينات	11311	66100	7312	41409	18628	107509	0,607	0,615	0,015
383	صناعة الماكينات والمنتجات الكهربائية	1048	23500	42177	165111	43225	188611	0,024	0,125	0,843

* احتسبت الواردات للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٨ بسبب المشاكل المرتبطة بتوحيد تصنيف أرقام الناتج الصناعي المحلي مع أرقام الواردات للفترة قبل ١٩٧٣

** انظر المعادلة الواردة في القسم (٥).

المصدر: استمدت البيانات من المصادر التالية:

موريس جرجس، وصالح العصفور، النمو الصناعي الكويتي وآفاق المستقبل، معهد الكويت للأبحاث العلمية، وذلك للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٢. والمستمدة دورها من الإحصاءات التعدادات الصناعية لدولة الكويت خلال الفترة نفسها.

وزراة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٦ و١٩٩٠ ـ ١٩٩١، وذلك للسنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٨.

جدول رقم (٢)

القطاعات والمنتجات الصناعية المحمية ـ للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٩ ـ حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي

القطاع الصناعي	ISIC	المنتج الصناعي	ISIC	الفترة الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٨٦		الفترة الثانية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩		عدد سنوات الحماية حتى ٨٩/١٢/٣١	تاريخ انتهاء الحماية بعد التمديد
				عدد سنوات الحماية	نسبة الحماية (٪)	عدد سنوات الحماية	نسبة الحماية (٪)		
صناعة المواد الغذائية	311	البسكويت	3117	10	15	3	20	13	91/1/13
		المعكرونة والشعرية		10	15	–	–	10	
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	331	الأبواب والشبابيك الخشبية	3111	6	15	3	25	9	89/8/18
صناعة الأثاث الخشبي	332	الأثاث المنزلي الخشبي	3320	6	15	3	25	9	89/8/18
صناعة الورق ومنتجاته	341	حفاظات الأطفال	3419	8	15	4	15	12	90/9/28
		أكياس ورق أبيض مطبوع وغير مطبوع	3412	10	15	–	–	10	
		رولات ورق مطبوع	3419	10	15	–	–	10	
		شنط ورق	3419	10	15	–	–	10	
		اللباد القاري	3411	6	10	3	25	9	91/8/28
صناعة المنتجات الكيماوية الأخرى	352	الأصباغ	3521	14	15	3	25	17	
صناعة المنتجات البلاستيكية		مزيل رائحة العرق	3523	12	15	3	15	15	91/4/17
صناعة الحديد والصلب الأساسية		منظف سائل السجاد	3523	12	15	3	15	15	91/12/31
صناعة المعادن غير الحديدية الأساسية		منظف سائل للأغراض العامة	3523	12	15	3	15	15	91/12/31
المنتجات المعدنية عدا الماكينات		صابون سائل لتنظيف الأوانى المنزلية	3523	12	15	3	15	15	91/12/31
صناعة الماكينات والأجهزة والمهمات الكهربائية		شامبو للشعر	3523	12	15	3	15	15	91/12/31
		مبيدات الحشرات	3523	10	15	3	20	13	89/12/31
		ملطفات الجو	3523	10	15	3	20	13	91/4/17
		منظفات الأثاث	3523	10	15	–	–	10	91/4/17
		منظفات الزجاج	3523	10	15	–	–	10	
		مساحيق الغسيل البودرة	3523	7	30	3	30	10	91/12/31

تكملة جدول رقم (٢)

القطاعات والمنتجات الصناعية المحمية ـ للفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٨٩ ـ حسب التصنيف الصناعي القياسي الدولي

القطاع الصناعي	ISIC	المنتج الصناعي	ISIC	الفترة الأولى ١٩٧١ ـ ١٩٨٦		الفترة الثانية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٩		عدد سنوات الحماية حتى ٨٩/١٢/٣١	تاريخ انتهاء الحماية بعد التمديد
				عدد سنوات الحماية	نسبة الحماية (٪)	عدد سنوات الحماية	نسبة الحماية (٪)		
صناعة المنتجات البلاستيكية	356	القنانى البلاستكية	3560_1	14	15	3	20	17	91/4/17
		أكواب التعبئة البلاستيكية	3560_1	14	15	3	20	17	91/8/28
		صناديق لتعبئة المياه الغازية	3560_1	14	15	3	20	17	91/8/28
		الإسفنج الصناعي							
		الأوانى المنزلية ـ الميلامين	3560_1	10	15	3	25	13	91/11/27
		طفايات السجاير ـ الميلامين	3560_1	10	15	-	-	10	
		الأغطية البلاستيكية لأغراض الزراعة والإنشاءات	3560_1	10	15	-	-	10	
		الأكياس البلاستيكية مع البولي إثيلين	3560_1	6	30	2	30	9	89/12/31
		الأكياس البلاستيكية من البولي بروبيلين				1	25		
		الأغطية والأطر من الحديد الزهر بأنواعها	3560_1	6	30	2	30	9	89/12/31
						1	25		
صناعة الحديد والصلب الأساسية	371	الليف المعدنى	3560_1	6	30	2	30	9	89/12/31
		أنابيب حديد الزهر	3710	10	15	1	25		
		مقاطع الألمنيوم	3710	10	15	-	-	10	
			3710	14	15	-	-	10	
صناعة المعادن غير الحديدية الأساسية	372	الأثاث المعدنى	3720_1	6	15	3	15	17	91/12/31
						3	20	9	91/11/27
المنتجات المعدنية عدا الماكينات	381	البطاريات السائلة	3812_1	10	15	3	20	13	89/8/18
صناعة الماكينات والأجهزة والمهمات الكهربائية	383			12	15	3	15	15	الغيت بتاريخ 90/1/1

* **المصدر**: بنك الكويت الصناعي، الصناعات الكويتية التي تتمتع بحماية جمركية، يوليو ١٩٩٠، الصفحات ٥ـ٧.

جدول رقم (٣)

متوسط هامش الربح

خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٨ حسب القطاع الصناعي

ISIC	القطاع الصناعي	متوسط الناتج المحلي (آلاف الدنانير) (1)	متوسط الأجور والرواتب (آلاف الدنانير) (2)	متوسط المواد الأولية (آلاف الدنانير) (3)	متوسط اهتلاك رأس المال (آلاف الدنانير) (4)	هامش الربح 1ـ(2+3+4) 1 (٪)
311	صناعة المواد الغذائية	52872	10024	32710	3993	11,62
331	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	27243	6049	13534	633	25,79
341	صناعة الورق والمنتجات الورقية	5921	935	3812	562	10,34
352	صناعة المنتجات الكيماوية	40866	13623	15061	4831	17,97
356	صناعة المنتجات البلاستيكية	11377	2025	6231	1235	16,58
371	صناعة الحديد والصلب الأساسية	5992	1116	3105	989	13,05
372	صناعة المعادن غير التعدينية	311	96	87	24	33,15
381	الصناعة المعدنية عدا الماكينات	41024	8767	21450	1526	22,62
383	صناعة الماكينات والمنتجات الكهربائية	10522	984	6349	640	24,23

صدر: الأرقام مستمدة من نفس المصادر السابقة الواردة في الجدول رقم (١) أعلاه.

المصادر العربية

١ ـ بنك الكويت الصناعي، الصناعات الكويتية التي تتمتع بحماية جمركية، الكويت يوليو ١٩٩٠.

٢ ـ وزارة التجارة والصناعة، قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٥ بإصدار قانون الصناعة، مطبعة حكومة الكويت.

٣ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٦، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ الكويت.

المصادر الإنجليزية

1 - BHAGAWATI, J., "DISTORTION AND IMMISERIZING GROWTH: A GENERALIZATION", REVIEW OF ECONOMIC GROWTH, OCT.1968.

2 - CORDON, W. "THE CALCULATION AND THE COST OF PRODUCTION", ECONOMIC RECORD, MAY1957.

3 - GIRGIS, M. AND AL-ASFOUR, S., INDUSTRIAL GROWTH IN KUWAIT AND ITS FUTURE PROSPECTS, KUWAIT INSTITUTE FOR SCIENTIFIC RESEARCHE,1986.

4 - HAGEN, E., "AN ECONOMIC JUSTIFICATION OF PROTECTIONISM", QUWARTERLY JOURNAL OF ECONOMICS, NOV.1958.

5 - ITOH, M., AND OTHERS (EDS.) ECONOMIC ANALYSIS AND INDUSTRIAL POLICY, ACADEMIC PRESS, INC.,1991.

6 - JOHNSON, H., ASPECTS OF THE THEORY OF TARIFFS, GEORGE ALLEN & UNWIN,1971.

7 - JOHNSON, H., "TARIFFS AND ECONOMIC DEVELOPMENT", JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES, OCT.1964.

8 - KAKAZU, H., TRADE AND DEVELOPMENT OF ISLAND ECONOMIES WITH PARTICULAR EMPHASIS ON THE SOUTH PACIFIC, UNITED NATIONS CENTRE FOR REGIONAL DEVELOPMENT, NAGOYA, JAPAN, FEB.1986.

9 - PREBISH, R., "THE ECONOMIC DEVELOPMENT AND LATIN AMERICA AND ITS PRINCIPAL PROBLEMS", ECONOMIC BULLETIN FOR LATIN AMERICA, FEB.1962.

10 - RODRIK, D., "CONCEPTUAL ISSUES IN THE DESIGN OF TRADE POLICY FOR INDUSTRIALIZATION", WORLD DEVELOPMENT, VOL. 20, NO. 3, MARCH1992.